

**التعاون العربي وإمكانية تفعيله لتجاوز أزمة الغذاء  
( فرص الاستثمار الزراعي في السودان نموذجاً )**

ورقة عمل مقدمة إلى ندوة  
الارتفاعات السعرية  
أبعادها وأثارها وسبل مواجهتها  
صنعا ٢٥ - ٢٦ مايو ٢٠٠٨م

إعداد / أ. أحمد محمد عبد الغني  
رئيس مركز دراسات الجزيرة والخليج

بسم الله الرحمن الرحيم

**التعاون العربي وإمكانية تفعيله لتجاوز أزمة الغذاء  
( فرص الاستثمار الزراعي في السودان نموذجاً )**

**مقدمة:**

لا أعتقد أن أزمة الغذاء وارتفاع أسعاره التي أخذت تعصف بالواقع العربي عامة والواقع اليمني خاصة ، يمكن أن تمر بسهولة ويسر ، سواءً من حيث تأثيراتها الاقتصادية أو من حيث تأثيراتها السياسية والاجتماعية..

وأياً كانت الأسباب الظاهرة أو الباطنة ، الجديدة أو القديمة.. فإن هذه الأزمة تمثل محطة هامة لمراجعة السياسات والاستراتيجيات التي كانت متبعة في مجال الأمن الغذائي بشكل عام وقطاع الحبوب بشكل خاص ، وبالتالي العمل على إعادة تقييم الوسائل والأساليب وتحديد المعوقات بصورة أكيدة ، والاعتراف بالأخطاء وتصحيحها في إطار النظر إلى هذه القضية ومحاوريتها الوطنية والقومية ، حاضراً ومستقبلاً..

وتزداد أهمية البحث عن مخرج لأزمة الحبوب القائمة ، وذلك في ضوء تأكيدات خبراء الاقتصاد العالميين بأن ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية ستزداد خاصة في ظل المتغيرات التي طرأت وأدت إلى انخفاض مخزون الغذاء العالمي في المساحات المخصصة للطعام البشري وزيادة الطلب في المواد الغذائية بسبب زيادة النمو السكاني.. وهذا بدوره جعل موضوع الخبز يمثل قلقاً عالمياً وبالذات تلك الشعوب المهتدة بالجوع بسبب ما تعانيه من فقر عام وبسبب نقص ( أو انعدام ) إنتاج المواد الغذائية في بلدانها واعتمادها الكلي على استيراد الحبوب من الدول المنتجة أو الحصول عليها كمعونات وهبات مهددة بالانقطاع والتوقف..

وفي هذا الإطار فإن هذه الورقة ستتحدث عن إمكانية التعاون العربي بصورة إجمالية مع التركيز على إمكانية الاستثمار الزراعي لإنتاج الحبوب في جمهورية السودان كأحد الحلول لمواجهة هذا التحدي الحياتي الكبير.. وقد تم تقسيم الورقة إلى أربعة أقسام على النحو

### التالي:

- ! القسم الأول: يتحدث عن ملامح التعاون العربي العام في المجال الاقتصادي والزراعي.
- ! القسم الثاني: يتحدث عن تنمية قطاع الحبوب في الوطن العربي.
- ! القسم الثالث: يُعنى بفرص الاستثمار الزراعي في السودان.
- ! القسم الرابع: يتضمن التوصيات والنتائج.
- ! أخيراً: قائمة المراجع..

## القسم الأول

### ملامح التعاون العربي

#### أولاً: التعاون العربي في المجال الاقتصادي:

يمكن الإشارة هنا بأن العرب قد تنبهوا لأهمية التعاون والتكامل الاقتصادي في وقت مبكر ، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية (التي تم إقرارها في ٣ / ٨ / ١٩٥٧ م ، ودخلت حيز التنفيذ في ٣٠ / ٤ / ١٩٦٤ م.

فقد كانت هذه الاتفاقية طموحة منذ البداية ، حيث نص ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي هو جزء من الاتفاقية على أن يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي هو الوصول باقتصاديات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية.

واعتمدت الاتفاقية صيغة مرحلية للوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية العربية ، وددت لذلك الوسائل والأساليب والإجراءات التي من شأنها الوصول إلى ذلك الهدف من خلال تحقيق الحريات التالية:

- ! حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- ! حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية.
- ! حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- ! حرية التنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.
- ! حرية التملك والإيضاء والإرث.

وأما وسائل بلوغ الأهداف فهي أن تعمل البلاد المتعاقدة ، أي الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية على جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفات والتشريعات والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها ، وتوحيد أنظمة النقل والترانزيت ، وعقد الاتفاقيات التجارية لتخفيض المذخرفات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة ، وتنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريعات الاقتصادية بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة ، وتنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي ، وتنسيق تشريع الضرائب والرسوم والمالية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص ، وتلافى ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة ، وتنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد فيها ، وتوحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية ، وأخيراً اتخاذ أية إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية.

وتعتبر اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية إطاراً يتسم بدرجة كبيرة من المرونة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة بين البلاد العربية وهو ما استلزم منها أن تعطي مجلس الوحدة الصلاحيات التي تسمح له بالتدرج

في تنفيذ هذه الاتفاقية وفي تحقيق الوحدة بما يتناسب مع الظروف الخاصة لكل بلد عربي ، وتنضج هذه المرونة ، بصفة خاصة ، من الاعتبارات الآتية التي قررتها الاتفاقية:  
نظراً: الاتفاقية في ديباجتها على أن تتم الوحدة الاقتصادية العربية بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها إلى الوضع المطلوب بدون الإضرار بمصالحها الأساسية..  
نصت المادّة الثالثة من المادة الرابعة عشرة على أن يراعى المجلس ، عند مباشرته اختصاصاته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، بعض الحالات الخاصة في بعض البلدان المتعاقدة على ألا يخل ذلك بأهداف الوحدة الاقتصادية العربية.

ثالثاً: أجازت المادة الثانية – وهي تجعل متوحيد السياسات المختلفة بين الدول المتعاقدة السبيل الرئيسة لتحقيق الوحدة الاقتصادية – من مبدأ التوحيد في مجالات وأقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

يجوز لولا بعيداً: أو أكثر من بلدان الأطراف المتعاقدة ، بنص المادة الخامسة عشرة وعقد اتفاقيات اقتصادية تستهدف وحدة أوسع مدى من هذه الاتفاقية.

خامساً: قرر الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية قيام مرحلة تمهيدية لهذه الوحدة لا تتجاوز خمس سنوات ، كما أجاز للمجلس أن يوصي بحكومات الأطراف المتعاقدة عند الاقتضاء بمد هذه المرحلة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات أخرى ، كما قرر هذا الملحق أيضاً أنه يجوز لطرفين أو أكثر الاتفاق على إنهاء المرحلة التمهيدية أو أي من المراحل الأخرى والانتقال مباشرة إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة.

سادساً: قرر الملحق الخاص بشأن الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع بلد غير طرف في هذه الاتفاقية أن أحكام هذه الاتفاقية لا تخل بحق أي طرف متعاقد في أن يعقد بصورة منفردة اتفاقيات اقتصادية ثنائية لأغراض استثنائية أو دفاعية مع بلد غير طرف في هذه الاتفاقية بشرط عدم المساس بأهدافها.  
وقد أوكلت الاتفاقيات بمهمة إدارة عملية إتمام الوحدة الاقتصادية العربية من الناحية الفعلية ، إلى هيئة دائمة هي ( مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ) وحددت مهامه وصلاحياته وفقاً لأحكام المادة الثالثة من الاتفاقية ، وقد بموجب (س الوحدة الاقتصادية العربية مبدئية) أعماله بدورته الأولى التي عقدت في يونيو و ١٩٦٤م..

وفي سياق الطموح العربي الذي كان قائماً حينها ، أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة في ١٣ / ٨ / ١٩٦٤م..

إنشاء سوق عربية مشتركة ركناً أساسياً في الجهد والمكرس لتحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والعمل بأحكامها ، وباعتبارها متسجمة مع الاتجاهات الاقتصادية التكاملية التي فرضت نفسها كضرورة تاريخية..

ويسعى السوق العربية المشتركة أساساً لتحرير التبادل التجاري من القيود – مهما كانت – خاصة إذا كانت السلع المتبادلة من منشأ إحدى دول السوق.

من شأن ذلك إلغاء الشامل من الرسوم والجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل.. ويتضمن كذلك ، وجوب وضع تعريفات خارجية موحدة تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء في السوق ، من أجل حماية الإنتاج العربي من المنافسة الأجنبية ، وتوفير تكافؤ في الفرص فيما يتعلق بزيادة التباين في تكلفة المنتجات الصناعية..

وقد رافق القرار رقم ( ١٧ ) بإنشاء السوق –منطقة التجارة الحرة – دور القرار رقم ( ١٩ ) بتوحيد التعريفات الجمركية ( إقامة الاتحاد الجمركي ) في الوقت الذي حدد فيه القرار الأول قواعد وآليات ومرادلات بناءً من منطقة التجارة الحرة ، لتمثل القرار الثاني على مثل هذه القواعد والآليات التفصيلية ، واكتفى نص على توحيد التعريفات والأنظمة الجمركية خلال خمس سنوات ، تبدأ من أول عام ١٩٦٥م ، وتوحيد الرسوم الجمركية وغيرها ( تجاه الدول الأخرى بخمس سنوات تبدأ من أول عام ١٩٧٠م ، وفقاً للخطوات التي يرسمها المجلس ، ولم يتخذ المجلس بعد ذلك أية قرارات تنفيذية فعلية لهذا القرار ، باستثناء إعداد بعض الدراسات التحضيرية لتوحيد التعريفات الجمركية ، ووضع مشروع للتشريع الجمركي الموحد. تم تعديل وإدماج القرار رقم ١٩ مع القرار رقم ١٧ فيما بعد ، بمقتضى قرار المجلس رقم ٤١١ بتاريخ ٢ / ٢ / ١٩٧٠م ، بإضافة فصل جديد إلى القرار الأول بعنوان ( التعريفات الجمركية الموحدة ) ، يشمل نفس نص

القرار رقم ٩ مع إضافة فقرة جديدة تنص على (بدء بتنفيذ ذ توحيد التعرّف في ١ / ١ / ٩٧٢ م ، ولم يتخذ المجلس بعد ذلك أية قرارات تنفيذية للقرار الجديد ( باستثناء بعض الدراسات التحضيرية أيضاً ).. ونتيجة للتطورات السياسية التي انعكست بدورها على مستوى التطبيق ، فقد بذل مجلس الوحدة الاقتصادية جهوداً متواصلة لإيقاف عملية التراجع وإحياء العمل بالقرارات السابقة ، حيث تكلفت تلك الجهات والاتفاق على صيغة برنامج جديد لتفعيل السوق العربية المشتركة ، ففي تاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٩٨ م أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراره رقم ( ١٠٩٢ ) بشأن ( البرنامج التنفيذي ) لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة القائمة على نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية..

البرنامج التنفيذي الذي مجرد صيغة تطبيقية وأداة فنية وتنظيمية ، به دفع استئناف التطبيق الكامل ، التدريجي والمتزامن لأحكام ( السوق ) كافة الدول الأطراف ، باعتبار أن اتفاقية قرارات ( السوق ) ذات طابع تعاقدي متعدي الأطراف ، وبالتالي فإن المطلب هو وتنشلت تعليمات التنفيذية التي سبق أن أصدرتها الجهات المعنية في كل دولة ، عندما طبقت أحكام ( السوق ) في بلدها ، أي أن الغرض هو إحياء روح الالتزام لدى الدول الأطراف.. وقد تم الإعلان عن بدء التنفيذ لمراحل تطبيق السوق العربية المشتركة في بعض الدول العربية ( سوريا ، العراق ، ليبيا ، مصر ) بتاريخ ٧ / ٦ / ٢٠٠٠ م..

### ثانياً: التعاون في مجال الأمن الغذائي:

وفي إطار إدراك المكانة التي تحتلها الزراعة في البنيان العربي ، واقتناعاً بأن تنمية القطاع الزراعي يعتبر أساساً لتحقيق التنمية المتوازنة ، فقد وافق مجلس جامعة الدول العربية على إنشاء ( المنظمة العربية للتنمية الزراعية ) بموجب قراره رقم ( ٢٦٣٥ ) بتاريخ ١١ / ٣ / م لاؤاتخذت المنظمة من الخريط وم عاصمة السودان مقرراً لها. بالاشتراك مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية أعمالها في عام ٩٧٢ م ، كما اكتملت عضوية المنظمة في عام ١٩٨٠ تضم كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية وإقليمها. حددت أهداف المنظمة حسب اتفاقية تأسيسها ، في مساعدة الأقطار العربية في تنمية وتطويع قطاعاتها الزراعية ، والمساهمة في بلوغ التكامل والتنسيق العربي في مجال التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي ، وذلك في إطار ما يلي:

! تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية.

! رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية ، النباتية منها والحيوانية ، وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.

! تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.

! العمل على زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

! دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية.

! النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي.

ومن المؤكد أن الحديث عن التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي مرتبط بالتعاون العربي في المجال الاقتصادي بشكل عام ، وهنا تبرز أهمية الدعوة لوضع الأسس العلمية للتنسيق الإنمائي ، وذلك من خلال إنشاء المشروعات العربية المشتركة ، حيث بادر مجلس الوحدة الاقتصادية إلى إصدار القرار رقم ٦١٢ بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٧٣ م ، والذي نص على ( إعطاء الأهمية القصوى لتنسيق الخطط والمشروعات بين دول المجلس ) وأن تتم الدراسات المتعلقة بذلك في ( إطار ما يسمى بدراسة الجدوى الاقتصادية وأن يكون الأساس فيها منطلقاً من تصور مستقبلي معين لكل دولة من دول مجلس الوحدة وتصور لاتجاهات التنسيق بين اقتصادياتها بما يضمن الأمور التالية:

١- الوصول إلى الوحدة الاقتصادية في نهاية المطاف.

٢- أن تتم دراسات التنسيق الهادفة للتوحيد طبقاً لمبدأ المنافع المتبدلة بحيث تقابل تضحية كل دولة في مشروع مشترك معين فائدة توازيها أو تقاربها في مشروع عربي مشترك آخر وبحيث تتوافق التضحيات والفوائد زمنياً.

٣- أن يترتب على المشروعات العربية المشتركة زيادة في معدلات النمو في اقتصاديات الدول الأعضاء. ويتركز العمل العربي في المجلس في مجال البرامج القطاعية على جانب التنسيق والتكامل دون الجوانب الفنية والتفصيلية التي تهتم بها المنظمات العربية المتخصصة ، ففي المجال الزراعي والأمن الغذائي

انصرف الاهتمام إلى تنسيق السياسات الزراعية ووضع المنهجية والأطر اللازمة لهذا الغرض، وقد وضعت الأمانة العامة بالتعاون مع عدد من المنظمات القومية والدولية برنامجاً محدداً لمراحل وصيغ التنسيق والتكامل الزراعي العربي يهدف إلى:

١- مضاعفة الإنتاج للمحاصيل الرئيسية الزراعية التالية:

! القمح والحبوب الرئيسية الأخرى.

! السكر.

! الزيوت النباتية.

٢- تحقيق الاكتفاء الذاتي للدول العربية من اللحوم ولحوم الدجاج والأسماك والحليب والبيض.

وخلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، حاولت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في بذل الجهود لمساعدة الدول الأعضاء في تطوير وتنمية قطاعاتها الزراعية، وذلك في إطار العمل على رصد ومتابعة المتغيرات وتحديد أولويات ومجالات عملها لتنسق وتتفاعل ببرامجها وأنشطتها مع ما يشهده العالم من تطورات سياسية واقتصادية وتقنية..

وفي مطلع الألفية الثالثة أكدت الدول الأعضاء في المنظمة على أهمية وضرورة تطوير برامج وآليات العمل، بما يساهم في تفعيل دور المنظمة في دعم ومساندة الجهود التنموية القطرية للدول الأعضاء وفق أولوياتها واحتياجاتها وخصوصيتها التنموية.

وقد حدد برنامج تطوير وتحديث العمل بالمنظمة والذي تم إقراره من الجمعية العمومية للمنظمة في دورتها السابعة والعشرين والتي عقدت في أبو ظبي في الفترة ما بين ٢٨ - ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٢م، مجالات وبرامج العمل المستقبلي في تسعة برامج أساسية، استناداً إلى الدروس المستفادة خلال الفترة السابقة، واتساقاً مع مقتضيات المرحلة الراهنة والمؤثرة في تحديد نوعيات ومستويات الأنشطة الفنية التي يمكن أن تؤديها المنظمة لتلبية الاحتياجات الفعلية للدول الأعضاء وبيّن هذه البرامج كما يلي:

١- البرنامج الرئيسي لتنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة:

يعنى هذا البرنامج برصد وحصر وتقييم وترشيد استخدام الموارد الطبيعية العربية من مياه وأراضي وغابات ومراعي، بالإضافة إلى التنسيق العربي لتفعيل الاتفاقيات العربية والدولية في مجال حماية البيئة.

٢- البرنامج الرئيسي للأمن الغذائي:

يعنى هذا البرنامج بكافة القضايا المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي وتنمية وتطوير القطاعات السلعية والصناعات الريفية، والاهتمام ببرامج الحد من الفقر، وتطوير وتنسيق السياسات الزراعية والخدمات الزراعية المساندة.

٣- البرنامج الرئيسي لتطوير الخدمات الزراعية ونقل وتوطين التقانات الحديثة:

يهتم بتطوير الخدمات الزراعية الهامة كالحجر الزراعي والبيطري، وخدمات التأمين الزراعي ودعم المختبرات والمعامل المرجعية، بالإضافة إلى دعم القدرات البحثية في مجال نقل وتوطين واستخدام التقانات الحديثة الهادفة إلى تطوير الزراعة العربية.

٤- البرنامج الرئيسي للتدريب والتأهيل:

يعمل هذا البرنامج على تنمية وترقية المهارات الفنية للكوادر البشرية العاملة بالقطاع الزراعي، خاصة في مجالات نقل وتطوير التقانات الحديثة والمتطورة، بالإضافة إلى العمل على بناء القدرات للأجهزة التدريبية القائمة والتعامل مع مراكز التدريب الزراعي المتميزة في المنطقة العربية.

٥- البرنامج الرئيسي للتعاون الفني والعلمي:

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التعاون مع المنظمات والمؤسسات والمراكز العربية والإقليمية والدولية، والعمل على تشجيع ونشر البحوث الزراعية، وتقديم المعونات الطارئة والاستشارات العلمية للدول الأعضاء.

٦- البرنامج الرئيسي للإحصاء والمعلومات والتوثيق والنشر:

يتضمن هذا البرنامج إنشاء وإدارة شبكة المعلومات الزراعية العربية وإصدار كل من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، والتقارير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، والتقارير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي، بالإضافة للدوريات الأخرى.

- ٧- برنامج تعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:  
يستهدف هذا البرنامج متابعة مستوى الأداء والتطبيق للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ومتابعة تطبيق الرزنامة الزراعية العربية ، ومتابعة تطوير وتطبيق قواعد المنشأ التفصيلية للسلع والمنتجات الزراعية العربية ، بالإضافة لتنفيذ بعض الدراسات وقواعد البيانات الخاصة بالمنطقة.
- ٨- برنامج التكامل الزراعي وزيادة التنافسية الدولية للمنتجات الزراعية العربية:  
يعني هذا البرنامج بدعم جهود التنسيق والتكامل بين الدول العربية في كافة مجالات السياسات الزراعية والبرامج والمشروعات التي تهتم بالاستثمارات العربية المشتركة وبالإنتاج والتسويق ودعم الدول العربية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- ٩- برنامج دعم المشروعات التنموية المشتركة:  
يهتم هذا البرنامج باتخاذ الترتيبات والإجراءات لإعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروعات الزراعية القطرية والإقليمية سواء الممولة من المنظمة أو المن مصادره تمويل خارجية

## القسم الثاني تنمية محاصيل الحبوب في الوطن العربي

تأتي محاصيل الحبوب في طليعة السلع الزراعية الغذائية التي تعتمد عليها الدول العربية في توفير مصادر الغذاء اللازم لسكان الوطن العربي. وتشير احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن القمح يمثل المحصول الحبوبى الغذائى الرئيسى فى الوطن العربى ، ويأتى محصول الشعير فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية ، وتأتى الذرة الرفيعة فى المرتبة الثالثة ، ثم بعد ذلك تأتي الذرة الشامية ويليهما الأرز.

### **أولاً: أهداف تنمية الحبوب:**

- فى ضوء ما تمثله مادة الحبوب من أهمية أساسية فى الغذاء فى حياة الإنسان والحيوان وفى مجمل النشاطات الحياتية ، فإنه يمكن تحديد أهداف تنمية الحبوب كما يلي:
- ١- رفع نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب.
  - ٢- تحقيق درجة أعلى من الأمن الغذائى الذى يرتبط بالاستقرار الاجتماعى والاقتصادى اللازمين للتنمية.
  - ٣- توفير قدر من العملات الأجنبية التى تذهب فى شراء الحبوب من الخارج.
  - ٤- حماية الأمن القومى إذ أن استيراد الحبوب قد أصبح سلاحاً سياسياً تستخدمه الدول المصدرة ضد الدول المستوردة.
  - ٥- تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية فى الزراعة ، لتحقيق نمو متواصل فى الناتج المحلى.
  - ٦- تحقيق زيادة إنتاجية لضمان توفير احتياجات المواطنين من الحبوب بأسعار معقولة متناسبة مع مستويات الدخل.
  - ٧- رفع مستويات التشغيل فى القطاعات التى تعمل فى مجال الحبوب ، مثل قطاعات التعبئة والتخزين والمطاحن والمخابز والصناعات الغذائية.
  - ٨- خفض معدلات التضخم المالى عن طريق زيادة المعروض المحلى من الحبوب.

٩- المساهمة في تطوير وتنمية قطاع الانتاج الحيواني ، حيث تؤدي الزيادة في إنتاج الحبوب إلى توفير جزء كبير من احتياجات ذلك القطاع من الأعلاف اللازمة لتغذية وتربية الحيوانات.

**ثانياً: معوقات تنمية الحبوب في الوطن العربي:**

**١- المعوقات الطبيعية:**

**- الأراضي الزراعية:**

تقع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في المنطقة المدارية وشبه الاستوائية ذات الطقس الدافئ شتاءً والذي لا يعتبر مناسباً لإنتاج محاصيل المناطق المعتدلة كالقمح والشعير والذرة الشامية ، ويقع جانباً آخر مهماً من الأراضي حول حوض المتوسط وفي المناخ المعتدل المناسب لإنتاج الحبوب. إلا أن تدني معدلات هطول الأمطار وغياب الأنهار يحد من استغلال الإمكانات المتاحة في هذه المناطق.

وتتعرض الأراضي في كل من السودان ، الصومال ، العراق ، وسوريا إلى عوامل التعرية والانجراف بفعل ضعف الغطاء النباتي ، وتسبب الزراعات المروية في سوريا والعراق تملح جزء كبير من الأراضي الجديدة المستصلحة بسبب سوء ادارة المياه وعدم وجود نظام جيد للصراف.

وتؤدي عملية حراثة الأراضي الجدية ذات الأمطار المحدودة والرعي الجائر لمناطق البادية إلى تعرية وانجراف التربة الزراعية في عدد من الدول العربية ، إضافة إلى أن عامل الجفاف المستمر في السهل الإفريقي وعدم وجود زراعات أدى إلى تدهور أيضاً في التربة الزراعية يقدر بحوالي ١٠ مليون هكتار في السودان.

**- الأمطار والمياه:**

تعتبر المياه بمصادرها ( الأمطار والمياه السطحية والجوفية ) عماد التنمية الزراعية الحقيقية ، حيث تشكل الأمطار المصدر الرئيسي للمياه ( ٨٣,٤ % ) في الوطن العربي ، ويعتمد عليها بشكل رئيسي لزراعة حوالي ٨١% من محاصيل الحبوب والتي وصلت مساحتها عام ٢٠٠٥م إلى ٣٥,٠٧٥ مليون هكتار.

تخصص مناطق الهطول المطري المرتفع أكثر من ٣٥٠ ملم/ سنة لزراعة محصول القمح ، وتترك المناطق الأقل هطولاً لمحصول الشعير وتزرع الذرة الرفيعة والدخن في السودان والصومال واليمن في مناطق الأمطار الموسمية الصيفية بينما يزرع الأرز والذرة الصفراء مرويان في معظم الحالات في مصر والعراق وبقية الدول العربية.

وتتسم الأمطار الشتوية في مناطق زراعة الحبوب بقلتها وعدم كفايتها وموسميتها وسوء توزيعها خلال الموسم الزراعي الواحد وتباينها من سنة إلى أخرى كما وتوزيعاً ، وسقوطها بشكل عاصفي أحياناً ينتج عنها أضراراً للمزروعات من جهة ويصعب تخزينها في التربة من جهة ثانية بفعل الجريان السريع نحو البحر والوديان.

تؤدي هذه التذبذبات في الأمطار إلى التأخير في مواعيد الزراعة لأن مزارعي الحبوب ينتظرون الأمطار ليبدءوا بتحضير الأرض للزراعة ، كما يؤثر ذلك بشكل مباشر وشديد على الانتاجية ويسبب انخفاضاً في الانتاج يصل في بعض السنوات إلى ١٠٠% وقد يضطر المزارع أحياناً إلى إعادة الزراعة بسبب تأخر الأمطار أو بسبب سوء توزيعها.

**٢- المعوقات التقنية:**

**- عمليات خدمة التربة:**

لا زالت عملية خدمة التربة لزراعة محاصيل الحبوب تتسم بالتقليدية في العديد من الدول العربية وبخاصة في المناطق المطرية.. ويمكن الإشارة إلى بعض السمات الخاصة بزراعة محاصيل الحبوب وفق ما يلي:

! عدم وجود أية دراسات علمية كافية أو نتائج محددة فيما يخص مواعيد الحراثة.

! ارتباط موعد الزراعة بالهطول الأولي للأمطار حيث ينتظر الفلاحون أول الأمطار ليبدءوا بعدها بالحرث.

! صغر الحيازات الزراعية في بعض الدول يعيق استخدام الجرارات في تحضير التربة للزراعة.

! عدم توفر جرارات قوية وحديثة في بعض الدول.

! ارتفاع أسعار البذار الحديثة وجهل المزارع باستخدامها.

! تبوير الأرض وزراعتها مرة كل سنتين من مزايا المناطق المطرية في معظم الدول وترجع قناعة الفلاح في ذلك إلى عدم كفاية مخزون التربة من المياه وحفظ هذا المخزون لاستخدامه مرة كل سنتين لإنتاج القمح والشعير.

- عدم استخدام البذور المحسنة والأصناف المحسنة:

**تعاني الأقطار العربية من نقص في استعمال البذور المحسنة لأسباب عديدة من أهمها:**

- أ- عدم وجود أصناف محسنة ملائمة للبيئات المختلفة.
- ب- عدم وجود مؤسسات لإكثار البذار وضعف إمكانيات المؤسسات الموجودة.
- ج- ضعف الوعي عند الفلاح بأهمية البذور المحسنة وضعف دور أجهزة الإرشاد الزراعي.
- د- ارتفاع أسعار البذور المحسنة في بعض البلدان العربية.
- هـ- في ظل الزراعة المطرية غير المستقرة وعدم ضمان الحصول على العائد المناسب ، يؤمن المزارع حاجته من البذور من إنتاجه الخاص.
- و- عدم توفر البنية الأساسية والصوامع وأجهزة الغرلة والتعقيم ووسائل النقل اللازمة لإنتاج البذور المحسنة.
- ز- ارتفاع أسعار شراء البذور المحسنة.

**- الميكنة الزراعية:**

! تدني مستوى استخدام الآلة في إنتاج الحبوب.  
! إن صغر حجم الحيازات وارتفاع أسعار الآلات الزراعية وعدم توفر الخبرة الكافية لتشغيلها وصعوبة صيانتها يؤدي إلى خفض مستوى الميكنة في تنفيذ العديد من العمليات الزراعية.  
! تعدد أنواع الآلات الزراعية المستخدمة وتعدد مصادرها يزيد من مشاكل الصيانة وتأمين قطع الغيار ويسبب عطالة قد تزيد عن ٥٠%.  
! عدم وجود سياسة واضحة لميكنة عمليات الإنتاج في عديد من الدول وعدم توفر الكوادر العلمية المتخصصة والكوادر الوسط وضعف جهاز الإرشاد الزراعي في مجال الميكنة يشكل أحد المعوقات الرئيسية.

**- انخفاض معدلات التسميد:**

يتم تسميد محاصيل الحبوب في الوطن العربي وفق معدلات منخفضة جداً مقارنة مع معدلات الدول المتطورة والنامية ، كما وأن هناك تبايناً واضحاً في استعمال الأسمدة من قطر عربي إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد.  
ويعزى ضعف استخدام الأسمدة الكيماوية إلى ما يلي:  
! ارتفاع أسعار الأسمدة في معظم الدول العربية.  
! تباعد مناطق الإنتاج وبعدها عن الأسواق والموانئ يزيد من صعوبة النقل ويرفع من التكاليف.  
! عدم توفر المعلومات الفنية الكافية عن أنواع الأسمدة والمعدلات المناسبة لمحاصيل الحبوب.  
! قلة وعي المزارعين بأهمية الأسمدة وضعف الإرشاد الزراعي.  
- الآفات الزراعية:

تعتبر الآفات الزراعية من حشرات وأمراض وحشائش ضارة إحدى معوقات تنمية محاصيل الحبوب الرئيسية لكونها تسبب انخفاضاً كبيراً في الإنتاج.

**٣- المعوقات الاقتصادية والتنظيمية:**

**- الحيازة الزراعية:**

يختلف حجم الحيازة الزراعية في الوطن العربي بحسب نظام ملكية الأرض ، وتعاني معظم الدول العربية من صغر حجم الحيازات الزراعية وتبعثرها مما يؤثر سلباً على ميكنة عملية الإنتاج وتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة من مكافحة وخدمة الأرض وغيرها.

**! التسويق والأسعار:**

ظلت مشكلة التسويق والأسعار من المعوقات الرئيسية التي تعمل على عزوف المزارعين عن التوجه نحو إنتاج الحبوب. وكان لهذه المشكلة آثارها السلبية على الاستثمارات الزراعية وعلى التوسع في تنمية المساحات الزراعية لإنتاج هذه المحاصيل.. وقد ارتبطت هذه المشكلة بالسياسات الحكومية في بعض البلدان

العربية والمتعلقة بفرض أسعار إجبارية لمثل هذه المحاصيل.. وفي بلدان أخرى ارتبطت هذه المشكلة بالسياسات المتعلقة بدعم الاسعار والتي لم تستطع تحقيق النجاح بحكم الثغرات التي رافقت هذه السياسات.. بالإضافة إلى غياب الدعم الفاعل بالنسبة للمزارعين فيما يخص جوانب النقل والترتيبات التسويقية التي تعتمد على فكرة الإنتشار المتوازن..

#### - الأيدي العاملة والكوادر الفنية:

ارتفعت أجور اليد العاملة الزراعية في معظم الدول العربية بسبب الهجرة الخارجية والداخلية وكان لذلك انعكاساته في عدم توفر اليد العاملة الموسمية وارتفاع أجورها. وتعاني بعض الدول العربية من نقص في الكوادر العلمية والوسطى ، بينما هناك وفرة بها في البعض الآخر ، ولا تشكل عائقاً في الدول العربية الأخرى..

#### - البحث العلمي الزراعي:

على الرغم من توافر مراكز للبحث العلمي الزراعي في بعض الدول العربية فإن الجهاز الفني لم يتمكن من استكمال مقومات استنباط الحزم التقنية العملية التي يمكن أن تؤدي إلى مضاعفة الإنتاج وخفض تكاليفه. ويعتبر قصور التمويل والدعم لأجهزة البحث العلمي في دول أخرى سبباً في نقص فعاليات البحوث العلمية الزراعية.

#### - الإرشاد الزراعي:

يعتبر الإرشاد الزراعي من بين معوقات تنمية القطاع الزراعي بشكل عام وقطاع الحبوب بشكل خاص ، وذلك في التصدير في إيصال نتائج البحث العلمي الزراعي إلى المزارعين. ولا زالت هناك دول عربية تعتمد في تأمين بذورها من عدد من المحاصيل على مصادر أجنبية. ولا زالت هناك ضرورة لإرشاد المزارعين إلى التقنيات الحديثة في الإنتاج ، ويرتبط تخلف الإرشاد الزراعي بعدد من الأمور:

! عدم توفر مراكز للتدريب وتأهيل العاملين في الإرشاد.

! ضعف الإمكانيات المادية المتاحة ونقص في وسائل النقل والإعلام.

! اتساع المساحات الزراعية وضعف أجور العاملين وبعد أماكن سكنهم عن مواقع العمل.

#### ثالثاً: إمكانات تنمية قطاع الحبوب في الوطن العربي:

ترتبط إمكانية تحقيق تنمية زراعية في قطاع الحبوب في الوطن العربي بمحورين أساسيين للتوسع الأفقي بإضافة مساحات جديدة إلى الرقعة الزراعية الحالية ، والتوسع الرأسى عن طريق زيادة الغلة الهكتارية بتطبيق الحزمة الزراعية المفضلة وزراعة البذور والأصناف المحسنة واستخدام الميكنة والمدخلات والمبيدات.

#### ١- التوسع الأفقي:

##### - الأراضي الزراعية:

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي بحوالي ١٩٨ مليون هكتار ، يمكن عن طريق الاستصلاح زيادتها حتى ٢٣٦ مليون هكتار. وتقدر نسبة الأراضي المستغلة منها بحوالي ٢٧% فقط مما يشير إلى وجود إمكانات أمام التوسع الأفقي ، خاصة وأن هناك حوالي ٩ مليون هكتار من الأراضي الموسمية متروكة دون زراعة. وتعتمد ٦٨% من الزراعة العربية على الأمطار الموسمية ، وتشكل محاصيل الحبوب العمود الفقري للإنتاج الزراعي.

##### - الموارد المائية:

يعتبر الوطن العربي فقيراً في مخزوناته المائية إذ يبلغ ما لديه نسبة ٠,٠٧% من المخزون العالمي وذلك بسبب وجوده في مناطق محدودة الأمطار ، شبه جافة وجافة. ويقدر المخزون العربي من المياه العذبة بحوالي ٧٧٣٤ مليار م<sup>٣</sup> وتقدر كمية المياه التقليدية المتجددة حوالي ٣١٥ مليار م<sup>٣</sup>. ويقترح في مجال تنمية مياه الري ورفع درجة كفاءة استخدامها ضرورة التنسيق بين الدول العربية المشتركة في الموارد المائية ووضع سياسة محددة لتوزيع المياه وبخاصة مياه الأنهار. كما وأنه من الضروري وضع تشريعات عربية مائية للحفاظ على الموارد المائية العربية ودراسة احتياجات القطاع الزراعي من المياه المتاحة وتحديد المقنن المائي للمحاصيل لتقليل الهدر والاهتمام بإقامة شبكات للصرف

الزراعي للحد من ضرر تملح التربة والذي يسبب خروج مساحات كبيرة من الزراعة سنوياً في بعض الدول.

#### - القوى العاملة:

تمثل العمالة الزراعية العربية أهمية بالغة لمتطلبات التوسع الزراعي الأفقي والرأسي وللتنمية الزراعية عموماً. ويعتبر قطاع الحبوب من القطاعات الزراعية الأقل استخداماً للعمالة الزراعية بسبب المساحات الواسعة واستخدام الميكنة في معظم عمليات الإنتاج على عكس القطاعات الأخرى كالبساتين والخضروات حيث تزداد الحاجة إليها بفعل الحيازات الصغيرة وارتفاع الكثافة الزراعية للإنتاج.

#### ٢- التوسع الرأسي:

يشكل التوسع الرأسي مجالاً أفضل لتحقيق التنمية في قطاع الحبوب في الوطن العربي وذلك لأن متطلبات هذا التوسع تعد بحد أدنى من متطلبات التوسع الأفقي الذي يتطلب استكمال البنية الأساسية الإروائية كشبكات الري والتي تتكلف نسبة كبيرة من إجمالي حجم الاستثمارات اللازمة ، وخاصة عند استخدام المياه الجوفية هذا بينما يمكن تنمية المناطق المطرية عن طريق زيادة الإنتاجية بحوالي ٤٠% عند زراعة الصنف المحسن ومقاومة الأعشاب وإضافة الأسمدة الكيماوية. ويمكن رفع الإنتاجية الهكتارية بمعدل ٥٠% عند تطبيق حزمة تقنية كاملة ( بذور محسنة ، أصناف محسنة ، أسمدة كيماوية ، مبيدات وغيرها ).. كما وأنه من الممكن توفير متطلبات التوسع الرأسي محلياً على المستوى القطري وعن طريق التعاون العربي لتلافي مستوى العجز والقصور التمويلي.

### القسم الثالث

#### فرص الاستثمار الزراعي في السودان

يقع السودان في قلب القارة الإفريقية ، بين خطي عرض ٤ ، ٢٢ شمال خط الاستواء ، ويمثل حلقة الوصل الرئيسية بين الوطن العربي وأفريقيا ، ويربط شرق القارة الإفريقية وشمالها بغرب القارة ووسطها ، وتحيط به عشر دول عربية وأفريقية هي: مصر ، ليبيا ، تشاد ، أفريقيا الوسطى ، الكونغو ، كينيا ، يوغندا ، اثيوبيا ، ارتيتريا ، ثم المملكة العربية السعودية التي يتصل بها عن طريق البحر الأحمر.. تبلغ مساحة السودان حوالي ٢,٥ مليون كيلو متر مربع ، ويزيد عدد سكانه عن ثلاثين مليون نسمة ، يتميز السودان بتنوع المناخ فيه ، ويتميز بدرجة من التنوع في التربة ، ودرجة من الخصوبة فيها ، مما يجعله قابل لإنتاج العديد من المزروعات ، وبالذات زراعة المحاصيل الغذائية الهامة..

#### أولاً: الوضع الراهن لإنتاج الحبوب في السودان:

تشكل حبوب الذرة الرفيعة والدخن والقمح الغذاء الرئيسي لأهل السودان ، ويزرع محصول واحد أو أكثر من هذه المحاصيل في كل بيئة زراعية في أنحاء السودان المختلفة ، أما الذرة الشامية فتزرع في مساحات صغيرة نسبياً..

#### النظم الزراعية:

تتبع في السودان نظم زراعية متعددة لإنتاج المحاصيل تتوافق مع البيئة الزراعية السائدة وامكانات الزراعة ، وتصنف هذه النظم عادة تحت ثلاثة نظم رئيسية هي:

#### ١- الزراعة المروية:

يشمل قطاع الزراعة المروية مشاريع الري الكبرى التي تروى رياً انسيابياً من النيل وروافده ، وكذلك المشاريع المنتشرة على ضفاف النيل التي تروى برفع المياه بواسطة المضخات ، كما تشمل أراضي الري الفيضي في دلتا طوكر والقاش وأحواض التخزين أمام الخزانات الرئيسية بعد تفريغها ، وتبلغ المساحة

الاجمالية المعدة للزراعة حوالي ٤,٦ مليون فدان ، وفيما عدا مساحات الري الفيضي تخضع الزراعة المروية لدورات زراعية محددة لتتابع المحاصيل وأهم هذه الدورات ما يلي:

! مشروع الجزيرة: دورة خماسية:

قطن ، قمح ، ذرة وفول وخضر ، علف بقولي ، بور.

! مشروع الرهد: دورة رباعية:

قطن ، ذرة ، فول ، قمح.

! مشروع حلفا الجديدة: دورة ثلاثية:

قطن ، ذرة ، فول

أو قطن ، قمح ، فول.

! مشاريع الري بالمضخات: دورة ثلاثية:قطن ، ذرة أو قمح ، بور.

قمح ، محاصيل أخرى ، محاصيل أخرى.

ولعل أهم ما يميز الزراعة المروية أن كل المشاريع المروية الكبيرة تقسم إلى حيازات صغيرة ( ٥ - ٤٠ فدان ) تمنح للمزارعين لإدارتها وتقوم مؤسسات القطاع العام بالإدارة الكلية للمشروع وبتوفير مدخلات الإنتاج الرئيسية كما تقوم وزارة الري بمد المزارعين بمياه الري ويتحمل المزارع جميع تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى رسم ماء وأرض تتحصلهما الإدارة المعنية.

## ٢- الزراعة المطرية الآلية:

تركز الزراعة المطرية الآلية في حزام السهول الطينية الوسطى حيث يتراوح معدل الأمطار السنوي ما بين ٤٠٠ إلى ٨٠٠ ملم وينحصر الهطول في أشهر الصيف من مايو وحتى أكتوبر ، وتبلغ المساحة الإجمالية التي يمارس فيها هذا النظام حوالي ١٧ مليون فدان لا تخضع إلى نظام تتابع المحاصيل الموصى به ، وفي الغالب تتكرر زراعة الذرة الرفيعة في نفس البقعة من الأرض.

وتتميز الزراعة المطرية الآلية بكبر الحيازات الفردية ، فالأفراد يمنحون حيازات تتراوح بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ فدان في الغالب ، كما تمنح الشركات مساحات أكبر تصل إلى ٢٥٠ ألف فدان للشركة الواحدة. وتدار المزارع على أساس تجاري بحت بواسطة القطاع الخاص - أفراداً أو شركات -.

## ٣- الزراعة المطرية التقليدية:

يطلق إسم الزراعة التقليدية على كل الانظمة الزراعية التي تمارس فيها الزراعة في حيازات صغيرة بالآلات اليدوية بغرض انتاج احتياجات الاسرة من المحاصيل الغذائية وبغرض انتاج بعض المحاصيل النقدية للحصول على المال لشراء ضرورات الحياة التي لا يتم إنتاجها بواسطة الاسرة. وتقدر المساحة التي يمارس فيها نظام الزراعة التقليدية بحوالي ١٦ مليون فدان معظمها في غرب السودان والأقاليم الوسطى حيث يتراوح معدل الأمطار السنوي ما بين ٢٥٠ - ٨٠٠ ملم.

## المحاصيل المزروعة والانتاج:

### ١- الذرة الرفيعة:

هي أكثر محاصيل الحبوب انتشاراً وانتاجاً في السودان وتشكل حبوبها الغذاء الرئيسي لغالبية السكان ، كما أنها المصدر الرئيسي للعلف المركز لغذاء الحيوان ، بالإضافة إلى ان تبين الذرة الرفيعة يستغل على نطاق واسع كأعلاف خشنة للحيوانات المجترة. وبما أنها محصول مناطق حارة فلا يوجد إنتاجها سوى في الموسم الحار ( مايو - أكتوبر ) وتزرع على الأمطار في السهول الطينية الوسطى حيثما يزيد معدل الهطول السنوي عن ٤٠٠ ملم بأسلوب الزراعة المطرية الآلية والتقليدية. كما تزرع رياً في معظم المشاريع المروية. وتشكل مساحة وإنتاج الذرة ٧٥,٧% من مساحة وإنتاج الحبوب سنوياً ، وتعكس هذه النسب أهمية المحصول بالنسبة لغذاء الإنسان والحيوان.

### ٢- الدخن:

هو محصول الحبوب التقليدي الأول في غرب السودان حيث تتواجد التربة الرملية الخفيفة التي لا تصلح لزراعة الذرة الرفيعة. وفيما عدا مساحات ضئيلة ذات تربة رملية في دلتا طوكر والقاش يزرع معظم الدخن ( ٩٥,٤% ) على الأمطار تقليدياً ، حيثما يزيد معدل الهطول السنوي عن ٢٥٠ ملم في الأراضي الرملية.

### ٣- القمح:

هو محصول الحبوب الشتوي الرئيسي في السودان ونظراً إلى أن القمح يحتاج إلى بيئة باردة او معتدلة لا تتوفر إلا في شمال السودان ( شمال خط عرض ١٤ ش ) في الأشهر من نوفمبر إلى مارس ، ونظراً أيضاً إلى أن مناطق الزراعة المطرية تتلقى الأمطار خلال فصل الصيف فلا تتسنى زراعة القمح إلا في المشاريع المروية شمال خط ١٤ ش خلال أشهر الشتاء.

### ٤-محاصيل الحبوب الأخرى:

بالإضافة إلى المحاصيل الرئيسية سالفه الذكر تزرع الذرة الصفراء في مساحات صغيرة وغالباً ما تكون مخلوطة مع الذرة الرفيعة أو المحاصيل الأخرى في قطاع الزراعة المطرية التقليدية وفي أحواض الخزانات بعد تفريغها وذلك بغرض استهلاك الكيزان الخضراء محلياً إذ يندر ان تستهلك الذرة الصفراء لصناعة أي نوع من أنواع الخبز.

### انتاجية محاصيل الحبوب:

ان انتاج محاصيل الحبوب الرئيسية سواء في القطاع المطري أو المروي تعتبر منخفضة جدا إذا ما قورن متوسط الانتاجية مع انتاجية المزارعين الجيدين أو انتاجية الحقول الإرشادية التي تزرع في ذات البيئات. وفي نطاق هذه المستويات المنخفضة تتحقق أكبر الغلات في الزراعة المروية تليها الزراعة المطرية الآلية ثم تأتي الزراعة التقليدية بأدنى مستويات غلة الفدان ، وتتلخص مسببات انخفاض الانتاجية في القطاع المروي في ضعف تطبيق الحزم التقنية التي توصي بها هيئة البحوث الزراعية ، فبالرغم من توفر البذور المعتمدة للأصناف المحسنة ذات الطاقة الانتاجية العالية ما زال كثير من المزارعين يزرعون بذور الأصناف التقليدية التي يحتفظون بها من انتاجهم سنة بعد أخرى ، ولا يلتزمون بمواعيد الزراعة والكثافة النباتية الملائمة واطافة الأسمدة الازوتية بالكميات وفي المواعيد المقررة. ويعاني القمح من الزراعة المتأخرة وعدم جودة تحضير الأرض وعدم الانتظام في الري وقلة الاهتمام بازالة بعض الحشائش الضارة. أما مسببات انخفاض الانتاجية في القطاع المطري فهي بصفة رئيسية تذبذب كميات الأمطار وعدم انتظام توزيعها خلال الموسم في المناطق التي تتلقى معدل هطول سنوي ما بين ٤٠٠ - ٥٥٠ ملم وللتغلب على هذا المعوق الأساسي يُوصى بزراعة الأصناف المنتقاه المبكرة في أول فرصة تكون فيها التربة مبتلة بدرجة تسمح بانبات البذور..

### ممكنات التنمية المستهدفة:

#### ١- التوسع الأفقي:

بالرغم من ان الدراسات التفصيلية لم تشمل جميع أنحاء السودان للتعرف على وجه التحديد على صلاحية المساحات الواسعة التي لم تخضع بعد للاستزراع إلا أن ما تمت دراسته حتى الآن يؤكد وجود ٦٣ مليون فدان صالحة للزراعة المطرية و ٩ مليون فدان صالحة للزراعة المروية. ومن جانب آخر فإن حصة السودان من مياه النيل تبلغ حوالي ٢٠,٥ مليار متر مكعب محسوبة عند سنار ) وقد كان متوقعا أن تزيد ٤,٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٣ م ) ، كما تقدر كمية المياه السطحية غير النيلية التي يمكن استغلالها للزراعة ٢,٨ مليار متر مكعب سنوياً يستغل منها حالياً حوالي مليار واحد لأغراض الزراعة. وتقدر كمية المياه الجوفية المتجددة التي يمكن استغلالها سنوياً دون تأثير يذكر على مناسيب المياه في الأحواض الرئيسية بحوالي ٦ مليار متر مكعب منها حوالي ٤,٩ مليا متر مكعب يمكن استغلالها لأغراض الزراعة..

#### ٢- التوسع الرأسى:

ويهتم التوسع الرأسى في العمل على تحقيق الإنتاجية المستهدفة ، وذلك في ضوء ما توصلت إليه البحوث الزراعية والتجارب التي أجريت في الحقول الإرشادية حول الدورة الزراعية في قطاع الزراعة المطرية وكذا في قطاع الزراعة المروية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية التسميد ، والأصناف المحسنة ، وتطبيق الحزمة التقنية المتكاملة..

#### - تأثير مواعيد الزراعة في القطاع المطري:

ان أفضل موعد لزراعة المحاصيل المطرية تحت ظروف السودان هو في أول فرصة بعد هطول الأمطار تكون فيها الأرض مبتلة بدرجة تمكن من انبات البذور وعادة ما يتسنى ذلك بعد هطول حوالي ١٠٠ ملم

من الأمطار في الأراضي الطينية ، ويحدث ذلك تبعاً لمعدلات الأمطار في النصف الثاني من شهر يونيو أو النصف الأول من شهر يوليو.

والزراعة المبكرة تمكن المحصول من الاستفادة من معظم مياه أمطار الموسم وقت هطولها. ولأسباب عديدة يتأخر موعد الزراعة في القطاع المطري الآلي إلى شهر أغسطس وفي بعض الأحيان إلى أوائل سبتمبر فينخفض الانتاج ، وقد لا يصل المحصول إلى طور الأزهار.

#### - مواعيد الزراعة في القطاع المروي:

عادة ما تتم زراعة الذرة في المواعيد الموصى بها للقطاع المروي إلا أن زراعة القمح كثيراً ما تتأخر ونظراً إلى أن البيئة الحرارية في وسط السودان ( الجزيرة - الرهد - حلفا الجديدة حيث يزرع القمح ) تعتبر أقرب إلى البيئة الهامشية منها إلى البيئة المثلى لزراعة القمح وذلك بسبب قصر الموسم البارد فان الموعد الأمثل للزراعة قصير جداً - من ١٢ نوفمبر حتى ٢٦ نوفمبر. وبعد ذلك تتخفص الانتاجية بصورة كبيرة كلما تأخر موعد الزراعة ويعتبر تأخير الزراعة العامل المحدد الأول للانتاجية خاصة في المواسم التي يكون فيها موسم الشتاء أقصر من المعدل. وعادة ما تتأخر الزراعة بسبب عجز اعداد البذرات المتوفرة عن تغطية كل المساحات في الوقت المحدد. ولتفادي هذا العجز استحدثت طرق أخرى لزراعة القمح آلياً تتمثل في نثر البذور بناثرات السماد الآلية ثم تخطيط الأرض لتغطية البذور وتتميز هذه الطريقة بتسهيل عمليات الري لوجود الخطوط التي يتم بها التحكم في مياه الري..

#### - الري:

تعاني مشاريع الري الكبيرة والعديد من مشاريع الري المتوسطة من مشكلة الاطماء والحشائش في القنوات الصغيرة ويترتب على ذلك عدم حصول المحاصيل على عدد الريات المقننة بالاضافة إلى طول الفترة بين الريه والريه التاليه مما يؤدي إلى انخفاض الانتاجية بدرجات متفاوتة تبعاً لدرجة تعرض المحصول للجهاد المائي. وتعتبر هذه المشكلة من أكبر المشاكل التي يعاني منها مشروعا الجزيرة وحلفا الجديدة بصفة خاصة إذ كانت ازالة الحشائش المائية في القنوات تعتمد على الأيدي العاملة والتي عرفت عن مزاوله هذا العمل في السنين الأخيرة. وفي مواجهة هذه المشكلة أصبح من الضروري استخدام التقنيات الحديثه لمكافحة الحشائش المائية آلياً.

#### ثانياً: المميزات والتسهيلات الاستثمارية في السودان:

يقوم النشاط الاستثماري في السودان على أساس الالتزام بقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩م تعديل ٢٠٠٣م ولائحة تشجيع الاستثمار لسنة ٢٠٠٠م تعديل ٢٠٠٣م ، حيث ينص القانون بأنه ( لا يجوز لأي شخص إقامة أي مشروع في السودان إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الوزير أو الوزير الولاوي بحسب الحال وفقاً لأحكام هذا القانون ) وكذا ( لا يجوز منح الترخيص لأي مشروع أو منحه أي ميزات أو ضمانات مما هو وارد في هذا القانون إلا بعد تقديم دراسة جدوى فنية واقتصادية للمشروع ). ويعتبر الاستثمار في مجال ( الانتاج الزراعي والنباتي ) من المشروعات الاستراتيجية التي تتمتع بالاعفاء الضريبي وبالمميزات الجمركية التي يقرها مجلس الوزراء.

#### وفيما يخص ضمانات الاستثمار ، فقد نص القانون على أنه يتمتع المستثمر بالضمانات الآتية:

- أ. عدم تأميم أو مصادرة مشروعه أو نزع ملكية عقارات مشروعه كلها أو بعضها أو استثماراته للمنفعة العامة إلا بقانون ومقابل تعويض عادل.
- ب. عدم الحجز على أموال مشروعه أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها إلا بأمر قضائي.
- ج. إعادة تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أصلاً أو تصفيته أو التصرف فيه بأي من أوجه التصرف كلياً أو جزئياً ، وذلك بالعملة التي استورد بها ، شريطة الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليها قانوناً ، ويجوز في حالة عدم تنفيذ المشروع أصلاً إعادة تصدير الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الأخرى التي استوردت على ذمة المشروع متى تم الوفاء بجميع الإلتزامات المذكورة في هذه الفقرة.
- د. تحويل الأرباح وتكلفة التمويل عن رأس المال الأجنبي أو القروض بالعملة التي استورد بها رأس المال أو القرض في تاريخ الاستحقاق وذلك بعد سداد الإلتزامات المستحقة قانوناً على المشروع.
- هـ. استيراد المواد الخام التي يحتاج إليها المشروع وتصدير منتجاته بعد قيد المشروع الاستثماري في سجل المصدرين والمستوردين تلقائياً.

- وقد حددت اللائحة طبيعة المشاريع الاستراتيجية في مجال الإنتاج الزراعي والنباتي كما يلي:
- مشروعات بناء الخزانات والسدود ومنشآت الري للمشروعات الزراعية المروية الكبرى والتي لا تقل المساحة المروية عن عشرة الف فدان.
  - مشروعات الزراعة المروية بالراحة أو المضخات من الأنهار بما لا يقل عن خمسة الف فدان والآبار الجوفية بما لا يقل عن اثنين الف فدان.
  - مشروعات المزارع الرعوية الكبرى لخدمة الانتاج في مناطق الرعي التقليدي بنثر البذور لزراعة الأعشاب وتوفير خدمات المياه والرعاية البيطرية والمناطق المحمية الخالية من الأمراض.
  - مشروعات خدمات الميكنة الزراعية بطاقة تكفي لتقديم الخدمات لمزارع لا تقل مساحتها عن ٢٠٠,٠٠٠ ( مائتي الف ) فدان سنوياً.
  - مشروعات خدمات ما بعد الحصاد للمنتجات البستانية المتكاملة التي تشمل النقل المتخصص من الحقل ، ومعامل الفرز والتصنيف والتدريج والتعبئة والتبريد والنقل المبرد والمتخصص للأسواق أو لموانئ التصدير بطاقة لا تقل عن ثلاثة آلاف طن سنوياً.
  - مشروعات قطاع الزراعة المطرية الآلية أو الميكنة التي تزرع فيها ما لا يقل عن اربعين الف فدان.
  - مشروعات الغابات والبيئة بحيث لا تقل مساحة الغابات المروية عن خمسة الف فدان والغابات المطرية عن خمسة وعشرون الف فدان ( يحدد حجم الاستثمار في المشاريع المختلطة بما لا يقل عن اثنين مليار دينار سوداني ).
  - مشروعات آليات الري وتصنيع المنتجات في القطاع المروي.

### ثالثاً: نماذج للمشاريع الاستثمارية الزراعية الممكنة في السودان:

ومن أبرز الفرص الاستثمارية في مجال زراعة الحبوب ، وذلك بحسب المعلومات الأولية الأساسية التي أعدتها وزارة الاستثمار السودانية وأعلنت عنها من خلال دليل المشروعات الترويجية الصادر في يونيو ٢٠٠٧م ، تم اختيار سبعة مشاريع متعلقة بزراعة المنتجات الغذائية ، وذلك كنماذج يستطيع المهتمون من خلالها أن يتعرفوا على الصورة الإجمالية لطبيعة الاستثمارات في مجال الغذاء ومواقعه الجغرافية في السودان ، وبالتالي إمكانية التعاطي مع مثل هذه المشاريع ، في إطار البحث عن مزيد من المعلومات من قبل الجهات المختصة هناك ، وطرح التساؤلات الضرورية لاستكمال وضع التصورات ودراسات الجدوى على أسس واقعية صحيحة..

وقد تم التركيز هنا على إيراد المعلومات المتعلقة باسم المشروع وموقعه ومساحته ، والري والتربة ، والمنتجات الزراعية الممكنة ، بالإضافة إلى التكاليف التقديرية ، والعنوان التلغوني لإدارة الاستثمار التي يمكن التواصل معها في جمهورية السودان الشقيق ، وذلك على النحو التالي:

#### مشروع غرب القولد

اسم المشروع: مشروع غرب القولد

الموقع: الولاية الشمالية ( منطقة دنقلا ) علي الضفة الغربية لنهر النيل جنوب دنقلا

خلفية عن المشروع:

المساحة: ٥٠ الف فدان

التربة: طينية خفيفة القوام وذات نفاذية عالية.

الري: يمكن ان يروي المشروع من النيل او من المياة الجوفية عن طريق الطلمبات او وسائل الري الحديثة الري بالرش والتنقيط والري المحوري " ويقع المشروع باكمله في اطار الخزان النوبي النيل الذي يتمتع بكميات كبيرة من المياة ذات النوعية العالية بالاضافة لنهر النيل".

طبيعة المشروع: مشروع جديد تتوفر دراسة جدوي اولية حصل علي موافقة السلطات المختصة.

المنتجات الزراعية: القمح ، البقوليات، الذرة، الخضروات ، الفاكهة ، والنخيل بالاضافة لتربية الحيوان.

توفر البنيات الأساسية: قرب المشروع من الطريق البري دنقلا - الخرطوم، مطار دنقلا. توفر خدمات الاتصال الثابت والمحمول.

التكاليف الاستثمارية: ١٢.٢ مليون دولار.

عنوان الاتصال : إدارة الاستثمار الولاية الشمالية تلفون: ٠٢٤١٨٢٣٩٩٤

## مشروع ارقين - جمى

اسم المشروع: مشروع ارقين - جمى

الموقع: يقع المشروع في سهل جمى بالولاية الشمالية علي الضفة الغربية للنيل غرب مدينة وادي حلفا تقريبا.

خلفية عن المشروع:

المساحة: تبلغ المساحة المقدره للمشروع ٢٠٠ الف فدان.

التربة: تربة خصبة مستوية منبسطة مغطاة بطبقة خفيفة من الرمل قابلة للاستصلاح عن طريق التصريف السطحي.

الري: يمكن ري المشروع من النيل بالظلمبات من منطقة جمى حيث تقع المنطقة في نطاق الحوض النوبي للري التكميلي.

طبيعة المشروع: مشروع جديد تتوفر دراسة جدوي اولية حصل علي موافقة السلطات المختصة.

المنتجات الزراعية: القمح ، الذرة الشامية ، زهرة الشمس ، فول الصويا ، بنجر السكر ، الخضر والفاكهة ، الاعلاف ، النباتات الطبيعية والعطرية والانتاج الحيواني.

توفر البنيات الاساسية: قرب المشروع من الطرق المعبدة وجود وسائل النقل بالسكة حديد والنقل الجوي خدمات اتصالات سيار وثابت.

التكاليف الاستثمارية: ١٤٢ مليون دولار.

عنوان الاتصال : إدارة الاستثمار الولاية الشمالية تلفون: ٠٢٤١٨٢٣٩٩٤

## مشروع سهل كوكا

اسم المشروع: مشروع سهل كوكا الزراعي

موقع المشروع: يقع المشروع في سهل كوكا بمحلية وادي حلفا بالولاية الشمالية علي الضفة الغربية وينحصر بين خطي طول ٢٥-٣١ وخطي عرض ١٨-٢٠

خلفية عن المشروع:

المساحة: تبلغ مساحة المشروع المقترح ٥٦ الف فدان

التربة: عبارة عن رسوبيات نيلية قديمة وذات طبوغرافيه مسطحية وقوامها لوي رمل طيني او لوي رمل في اغلب المواقع وهي تربه عميقة وخالية من الحصي جيدة الصرف.

الري: وسيلة الري المتاحة هي مياه النيل ولقد تم تحديد مضارب علي النيل لري المشروع.

طبيعة المشروع: مشروع جديد

المنتجات الزراعية:

انتاج القمح والبقول المصري، الذرة الرفيعة والذرة الشامية ، الفاصوليا والحمص والعدس والاعلاف،التوابل كالشمار والثوم والحلبة بالاضافة لاشجار الفاكهة والخضروات.

توفر البنيات الاساسية: وجود مطار دنقلا وخدمات الاتصال الثابت والسيار.

التكاليف الاستثمارية: ١٣.٥ مليون دولار

عنوان الاتصال : إدارة الاستثمار الولاية الشمالية تلفون: ٠٢٤١٨٢٣٩٩٤

مشروع الفداء للإنتاج الزراعي

اسم المشروع: مشروع الفداء للإنتاج الزراعي

موقع المشروع: ولاية نهر النيل ( محلية ابوحماد )

خلفية عن المشروع:

المساحة: المساحة المقترحة للمشروع ٣٠ الف فدان

التربة: تم تصنيفها علي أساس الدرجة الثانية والثالثة ، تصلح لزراعة المحاصيل الحقلية والاعلاف والخضروات والتوابل.

الري: يروي المشروع من نهر النيل

طبيعة المشروع: مشروع جديد

**مكونات المشروع:** مكون الانتاج الزراعي – الانتاج الحيواني – التصنيع الزراعي.  
**المنتجات الزراعية:** المحاصيل الحقلية كالقمح، الشعير ، الذرة الشامية ، الذرة الرفيعة، الاعلاف، الفاصوليا، الفول السوداني، الخضروات والتوابل والنباتات الطبية والعطرية.  
توفر البنيات الاساسية:

**الطرق:** الطريق البري ابو حمد عطبرة ثم طريق التحدي الي بورتسودان ( تحت التنفيذ) طريق الاسفلت الذي يربط بالعاصمة وبقية الولايات الاخرى بالاضافة الي خط السكة حديد.  
**الكهرباء:** توجد محطات بعطبرة وشندي لتوفير الطاقة الكهربائية، وسد الحمدا ب الذي بدأ العمل فيه.  
**المخازن:** هناك مشروع قرية الصادرات بشندي والذي سوف يوفر خدمات التخزين المبرد للولاية وبقية الولايات المجاورة.

**التكاليف الاستثمارية:** ٣١.٦ مليون دولار امريكي  
**عنوان الاتصال:** إدارة الاستثمار ولاية نهر النيل تلفون: ٠٢١١٨٢٢٥٥٧  
فاكس: ٠٢١١٨٢٢٤٢٤

مشروع الجهاد الزراعي  
**اسم المشروع:** مشروع الجهاد الزراعي  
**موقع المشروع:** ولاية نهر النيل ( شندي)  
**خلفية عن المشروع:**  
**المساحة:** ٤٠٠٠ فدان " اربعة الف فدان "  
**التربة:** طينية خفيفة  
**الري:** السحب من النيل والتوزيع عبر نظام الري المحوري ( شبكة الري تغطي الان ٢ الف فدان)  
**طبيعة المشروع:** قائم – حاصل علي موافقة السلطات المختصة.  
**مكونات المشروع:-**

- مدخلات الإنتاج الزراعي ( تقاوي – أسمدة – مبيدات..... الخ).
- اليات زراعية ( تراكتورات- تراتل – عربات نقل – وغيرها)
- منشآت الري
- الكادر الفني المؤهل ( مهندسون، عمال مهرة، فنيين زراعيين).
- المباني والمنشآت

**المنتجات الزراعية:**  
القمح – الفول المصري – البطاطس – البصل – الذرة – زهرة الشمس – الفول السوداني – القطن – بجانب زراعة الاعلاف.  
توفر البنيات الاساسية:

- توفر الطرق ووسائل الاتصالات ( طرق معبدة، سكة حديد).
- الكهرباء توجد الآن محطات بكل من عطبرة شندي.

**التخزين:** مشروع قرية الصادرات البستانية بشندي سيوفر خدمة التخزين المبرد لمنتجات الانتاج الزراعي.  
**عنوان الاتصال:** إدارة الاستثمار ولاية نهر النيل تلفون: ٠٢١١٨٢٢٥٥٧  
فاكس: ٠٢١١٨٢٢٤٢٤

**مشروع وادي الشيخ للزراعة المختلطة**  
**اسم المشروع:** وادي الشيخ للزراعة المختلطة  
**موقع المشروع:** ولاية نهر النيل ( محلية ابو حمد)  
**خلفية عن المشروع:**  
**المساحة:** المساحة المقترحة ١٣ الف فدان  
**الري:** من نهر النيل  
**طبيعة المشروع:**  
مشروع جديد حصل علي الموافقة من السلطات المختصة.  
**المنتجات الزراعية:**

المحاصيل الحقلية كالقمح - الذرة الشامية - الذرة الرفيعة - الفول المصري - العدس - الاعلاف -  
القرعيات والخضروات.  
توفر البنيات الأساسية: الطرق: الطريق البري ابو محمد عطبرة الخرطوم ثم طريق التحدي عطبرة - هيا  
- بور تسودان (تحت التنفيذ) خط السكة حديد.  
الكهرباء: توجد محطات بكل من عطبرة وشندي العمل جاري في تنفيذ وربط الولاية بالشبكة القومية  
وكذلك كهرباء سد الحمداب.  
المخازن: مشروع قرية الصادرات بشندي المقترح سوف يوفر خدمات التخزين المبرد.  
التكاليف الاستثمارية: ١٩ مليون دولار امريكي.  
عنوان الاتصال: إدارة الاستثمار ولاية نهر النيل تلفون: ٠٢١١٨٢٢٥٥٧  
فاكس: ٠٢١١٨٢٢٤٢٤

### مشروع وادي النقع

اسم المشروع: مشروع وادي النقع  
الموقع: ولاية نهر النيل - علي الضفة الغربية بالقرب من مدينة المتمة  
خلفية عن المشروع:  
المساحة: ١٠٠ الف فدان  
التربة: يتكون المشروع من وحدات تصنيفية مختلفة التربة وهي ذات قدرة انتاجية عالية لكثير من  
المحاصيل الزراعية.  
الري: يروي المشروع من نهر النيل والمياه الجوفية وهي متوفرة بكميات كبيرة.  
طبيعة المشروع: جديد له دراسة جدوي اولية وحصل علي الموافقة من الجهات المختصة.  
المنتجات الزراعية: محاصيل الحبوب (ذرة شامية- ذرة رفيعة -قمح) البقوليات، الخضروات، التوابل،  
انتاج الاعلاف بالاضافة الي ادخال الحيوان في الدورة الزراعية.  
البنيات الأساسية:  
الطرق: وجود الطرق البرية والمسفلته التي تربط الولاية بالعاصمة وطريق التحدي الذي يربط الولاية  
بالميناء (تحت التنفيذ)، الشبكة القومية لخطوط السكة حديد والتي تربط الولاية ببقية الولايات.  
الكهرباء: توجد محطات بكل من عطبرة وشندي والعمل جاري لربط الولاية بالشبكة القومية بالكهرباء  
لتغطي كل الولاية، وكهرباء سد الحمداب تحت التنفيذ.  
التكاليف الاستثمارية: تقدر بحوالي ١٥٧ مليون دولار أمريكي.  
عنوان الاتصال: إدارة الاستثمار ولاية نهر النيل تلفون: ٠٢١١٨٢٢٥٥٧  
فاكس: ٠٢١١٨٢٢٤٢٤

### القسم الرابع

#### النتائج والتوصيات

من خلال استعراض مسار التعاون العربي في المجال الاقتصادي وفي مجال الأمن الغذائي ، فقد كان هناك  
رغبة عربية صادقة ، إلا أن هذه الرغبة اصطدمت بالمؤثرات السياسية التي انعكست سلباً على مجمل  
التطورات ولذلك لم تتحقق الطموحات التي تضمنتها الوثائق والقرارات الصادرة عن مجلس الوحدة  
الاقتصادية العربية وعن المنظمة العربية للتنمية الزراعية رغم الجهود التي بذلت من قبل هذه المنظمات  
وكتعبير عن درجة الفجوة القائمة بين ما تم الاتفاق عليه وإقراره وبين المسارات العملية على أرض الواقع  
، فإن التوقيع على ( اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ) وإقرار إنشاء ( سوق عربية مشتركة ) قد كان في  
عام ١٩٦٤م ، ولم تفلح جهود مجلس الوحدة الاقتصادية لإيقاف عملية التراجع وإحياء العمل بالقرارات  
السابقة ، سوى الاتفاق على صيغة برنامج تنفيذي جديد بعد أربعة وثلاثين عاماً أي في عام ١٩٩٨م ، وكان  
الغرض من هذا البرنامج هو إحياء روح الالتزام لدى الدول الأطراف.. ولم يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ  
إلا في عام ( ٢٠٠٠م ) بعد إعلان أربع دول التصديق عليه..

وهكذا بالنسبة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد أقرت الجامعة العربية إنشاءها عام ١٩٧٠م ، وتم التأسيس عام ١٩٧٢م ولم تكتمل عضوية الدول العربية لها إلا في عام ١٩٨٠م.. ورغم الجهود التي بذلتها المنظمة في إطار المهام والأدوار المحددة لها فيبدو أن التفاعل مع نشاطاتها لم يحظ بالاهتمام في كل الأحوال ، وكمثال على ذلك فإن المنظمة قامت عام ١٩٩٧م بإعداد منهجية جديدة للأمن الغذائي تستهدف دراسة تنمية قطاع الحبوب في الوطن العربي وذلك في إطار إعداد المشروعات القطرية القائمة على أساس إجراء مسوحات ميدانية ، وبحيث تكون مستوفية لشروط الجدوى الاقتصادية بالقدر الكافي لجذب انتباه المستثمرين ورجال الأعمال ، ورغم أهمية هذا المشروع فإن ثمان دول عربية فقط قامت بإعداد الدراسات المطلوبة ( التقارير القطرية ) وهي ( مصر ، السودان ، سوريا ، الأردن ، العراق ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ).. أما بقية الدول فكان الأمر لا يعنىها!!

وفي كل الأحوال فإن هذه الصورة الغير مشجعة لا تعني عدم وجود إنجازات أو برامج تعاونية في المجال الاقتصادي والزراعي ولكنها تظل محدودة ومنحصرة في الإطار الثنائي فقط ولا ترقى إلى مستوى التعاون الجماعي الذي يمكن من خلاله تحقيق إنجازات مثمرة وقادرة على مواجهة الأزمات المتلاحقة..

## التوصيات

### أولاً: على المستوى المحلي:

- ١- يجب النظر إلى الأزمة الغذائية الحالية باعتبارها جرس إنذار ، وهي مقدمة لما هو أشد وأكبر ، وبالتالي لا بد من البحث المتواصل في البدائل والحلول الجذرية على المدى القريب والبعيد..
- ٢- العمل على جعل قضية الأمن الغذائي مسئولية وطنية عامة ، وذلك في إطار إعداد استراتيجية شاملة يشارك في وضعها الخبراء والمهتمين ويتحدد من خلالها مسئولية كل ركن من أركان الدولة والمجتمع ، بالإضافة إلى أدوار الشركات التجارية والصناعية والمصارف ورجال الأعمال ومختلف الفعاليات ومؤسسات المجتمع المدني المتخصصة بالجوانب الاجتماعية.
- ٣- العمل على تشجيع القطاع الزراعي ودعمه بكل الوسائل وتقديم الإمكانيات المالية والتقنية لتوسيع القدرة الإنتاجية وصولاً إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.
- ٤- إعادة تقييم الإمكانيات الزراعية الموجودة على مستوى الوطن اليمني ، وتحديد المجالات الأكثر إنتاجية.. والعمل على تجميع الطاقات ، وتشجيع الشركات والجمعيات التعاونية على الاستثمار في القطاع الزراعي وذلك في ضوء خطط ودراسات واقعية وعملية..
- ٥- العمل على تشجيع المزارعين في استخدام الوسائل والطرق والأساليب والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل زيادة الإنتاج ومضاعفة الجهود الإرشادية والتوعوية المتعلقة بذلك..
- ٦- العمل على تبني صندوق وطني تقيمه الدولة وترصد له رأس المال اللازم وتفتح باب المساهمات العامة لزيادة أرصده ومضاعفتها باستمرار ، ويسمى هذا الصندوق ( صندوق الأمن الغذائي ) وتكون مهمته دعم إنتاج الحبوب وتشجيع الدراسات والبحوث بمجال زراعة الحبوب ، ودعم أسعار المواد الغذائية الضرورية ، ودعم برامج التأهيل والتدريب لقطاع الشباب الراغبين بالعمل في المجال الزراعي..
- ٧- إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتبعة حالياً ، والعمل على إجراء تشخيص دقيق يحدد مواقع الخطأ وطبيعة الثغرات التي حدثت لتصحيحها وتجاوزها ، وذلك في إطار استيعاب خصوصية الواقع اليمني وإمكانياته ومتطلباته التنموية..

### ثانياً: بالنسبة للاستثمار الزراعي في السودان:

من خلال الاستعراض الذي تضمنته الورقة حول الإمكانيات الزراعية الموجودة في جمهورية السودان الشقيق وبحكم التفاوتات المناخية القائمة بين جنوب السودان ووسطه وشماله فإن أي استثمار زراعي هناك ، يجب أن يأخذ في الحسبان هذه التفاوتات وعلاقتها بطبيعة المحاصيل التي يراد الاستثمار في زراعتها: فالقمح كسلعة أساسية ورئيسية يحتاج إلى بيئة باردة أو معتدلة ، وهذا لا يتوفر إلا في المنطقة الواقعة ( شمال خط عرض ١٥ ش ) وبالتالي فإن الولاية الشمالية وولاية نهر النيل ، هي المكان المناسب لأية مشاريع استثمارية في مجال إنتاج القمح ، ونظراً إلى أن القمح هو محصول شتوي ، وفي هذا الفصل نقل

الأقطار في السودان فإن مشاريع زراعة القمح يجب أن تكون في المساحات المروية ، أي القريبة من مجرى نهر النيل وذلك في إطار المناطق الباردة نفسها ( الولاية الشمالية + ولاية نهر النيل ).. وتعتبر الذرة الرفيعة سلعة رئيسية ثانية بالنسبة لاحتياجات السوق اليمنية ، ونظراً إلى أن الذرة الرفيعة هي محصول صيفي فإن هذا يعطي أي مشروع استثماري الفرصة في الاستفادة من الدورات ( الفصلية / الإنتاجية ) في زراعة محاصيل أخرى خلال السنة ، مثل الفول والفاصوليا والعدس والتي هي من الأغذية المطلوبة في السوق اليمنية ويتم استيراد الكثير منها حالياً..

ولذلك فإن أي مشروع استثماري يمني لزراعة القمح في السودان يجب أن يهتم بالجوانب التالية:

١. أن يكون موقع المشروع في منطقة شمال السودان ( الولاية الشمالية أو ولاية نهر النيل )..
٢. أن يكون المشروع في المناطق المروية في تلك الولايات ( أي المناطق القريبة من مجرى نهر النيل أو المناطق التي تتوفر فيها مياه جوفية وقريبة من سطح الأرض )..
٣. أن يركز المشروع في مرحلته الأولى على أن يكون إنتاجه في إطار دورة ثلاثية خلال العام تشمل (القمح ، الذرة ، الفول والفاصوليا ) مثلاً..

٤. بإمكان القطاع الخاص اليمني أن يستفيد من الفرص الاستثمارية الموجودة في السودان من خلال تأسيس مشاريع زراعية أخرى غير القمح وفي مناطق أخرى متعددة داخل السودان ، وذلك في إطار العمل على تطوير الصناعات الغذائية التي تحتاجها السوق اليمنية والأسواق العربية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي أو منطقة القرن الإفريقي..

٥. يجب التعاطي مع موضوع الاستثمار الزراعي في السودان بجدية والاستعجال في اتخاذ القرارات المتعلقة بذلك ، والبدء في اتخاذ الخطوات العملية والتي في مقدمتها القيام بإجراء دراسات الجدوى اللازمة. والاستفادة من المعلومات الأولية التي تضمنها دليل المشاريع الترويجية ، الصادر عن وزارة الاستثمار السودانية.. وكذا الاستفادة من تجربة المشاريع الاستثمارية العربية الناجحة هناك..

### ثالثاً: على مستوى التعاون العربي:

١- العمل على استغلال الموارد الزراعية من منظور عربي متكامل ووفقاً لاعتبارات الكفاءة والاستدامة ، ويستلزم ذلك دراسة شاملة ومتعمقة لنمط الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية العربية المتاحة وبخاصة الموارد المائية والأرضية..

٢- تعميم مفهوم الكفاءة والمزايا التنافسية وأهمية توسيع المجالات التكاملية ، وأن يتسع مفهوم الكفاءة والمزايا التنافسية ليمتد إلى مختلف الأنشطة الزراعية وغير الزراعية ( أي أنه يمكن التركيز في كل دولة على بعض الأنشطة الزراعية عالية الكفاءة ) وذلك في ظل محدودية الموارد الزراعية الطبيعية في بعض الدول ووفرته في بعضها الآخر..

٣- تعزيز الدور الحكومي العربي في دعم المرافق والخدمات المساندة لتنمية القطاع الزراعي ، وذلك في إطار العمل على إعادة تأهيل ودعم وتطوير البنيات والمرافق التسويقية ، وتفعيل الدور الحكومي في وضع المعايير والمواصفات السلعية ، وضبط ومراقبة الجودة الشاملة ، وفرض قوانين حماية المستهلك والحفاظ على التنافسية ومنع الاحتكار..

٤- وبالنظر إلى أن أزمة الغذاء الحالية قد ارتبطت بموضوع ارتفاع أسعار البترول ، وعملية البحث عن مصادر جديدة للطاقة ، بالإضافة إلى بروز المؤشرات التي تؤكد أن هناك توجه دولي في استخدام الغذاء كسلعة سياسية ضد الدول النامية.. فإن هذا يضع الدول العربية المصدرة للنفط أمام مسؤولية تاريخية تجاه أشقاءهم في الدول الأخرى ، وذلك من خلال العمل على دعم مشاريع زراعة الحبوب ومواجهة أزمات الغذاء بإنشاء صندوق تمويلي يُخصص لهذا الغرض ، ويُسمى ( صندوق التعاون والتكامل الزراعي ) وبشرط أن تلتزم كل دولة نفطية برصد مبلغ سنوي ثابت – قابل للزيادة وليس للنقصان – بما يجعل الصندوق قادر فعلاً على أداء دوره المأمول ، وفق آلية مستقلة ومتحررة من الضغوط السياسية وتأثيراتها ، وعلى أساس ألا تدخل المشاريع التي يقوم بتنفيذها أو دعمها الصندوق في إطار برامج الدعم الثنائي الأخرى..

## قائمة المراجع

- ١-المخطط الرئيسي لتنمية قطاع الحبوب في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ١٩٩٤م.
- ٢-دراسة أوضاع الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبة في المنطقة العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ١٩٩٥م.
- ٣-دراسة تنمية قطاع الحبوب في الوطن العربي ( ملحق التقارير القطرية ) ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ١٩٩٧م.
- ٤-الندوة القومية حول إمكانية التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ١٩٩٩م.
- ٥-دراسة تنسيق السياسات الزراعية العربية لتعزيز مقومات التكامل الزراعي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ٢٠٠١م.
- ٦-مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ( سبع وثلاثون عاماً من العطاء المتواصل ) ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ( عدد خاص ) ، العدد ٢٥ ، القاهرة ٢٠٠٤م.
- ٧-تعريف بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الموقع الالكتروني للمنظمة ، [www.aoad.org](http://www.aoad.org).
- ٨-الهيكل التنظيمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الموقع الالكتروني للمنظمة ، [www.aoad.org](http://www.aoad.org).
- ٩-مجالات وبرامج عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الموقع الالكتروني للمنظمة ، [www.aoad.org](http://www.aoad.org).
- ١٠-الأنشطة الرئيسية للمنظمة وإنجازاتها ، الموقع الالكتروني للمنظمة ، [www.aoad.org](http://www.aoad.org).
- ١١- التقرير الإحصائي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ٢٠٠٥م.
- ١٢- دليل المشروعات الترويجية ، وزارة الاستثمار ، جمهورية السودان ، يونيو ٢٠٠٧م.
- ١٣- قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩م تعديل ٢٠٠٣م ، وزارة الاستثمار ، جمهورية السودان.
- ١٤- لائحة تشجيع الاستثمار لسنة ٢٠٠٠م تعديل ٢٠٠٣م ، وزارة الاستثمار ، جمهورية السودان
- ١٥- مطلوب خطة عاجلة للأمن الغذائي ، عرفان نظام الدين ، صحيفة الحياة اللندنية ، ١٢ / ٥ / ٢٠٠٨م.